الصباح الاقتصادية
AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 5018 | الخميس | 28 ربيع الآخر 1446 هـ | 31 أكتوبر 2024 م | السنة السابعة عشرة

من خلال تبني نهج طموح يعزز دور الاستثمار الأجنبي لتحقيق تنمية مستدامة

ملف "الانفتاح الاقتصادي".. على رأس قائمة الأولويات السامية

مجلس الوزراء يتابع مع الوزراء المعنيين تطورات المشاورات الخاصة بالاتفاقيات السبع مع الجانب الصيني

الفصام: أولوية المحافظة على الاستقرار المالي في البلاد من خلال تعزيز الاقتصاد الوطني وتنويع الإيرادات غير النفطية

بتوجيهات أميرية سامية تواصل الكويت نهجها الطموح في تعزيز دور الاستثمار الأجنبي وتحويله إلى قوة دافعة رئيسية للنمو الاقتصادي عبر سلسلة إجراءات تصب في تحسين البيئة الاستثمارية وزيادة جاذبية الاقتصاد الكويتي.

وتبذل الكويت في هذا الإطار جهودا متسارعة لتعزيز الشراكات الاقتصادية الدولية وترسيخ الانفتاح على استقطاب كبريات الشركات العالمية وتسويق الفرص الاستثمارية الواعدة على المستوى الدولي ضمن خططها الرامية إلى تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة وشاملة ومتوازنة.

وحظي ملف الانفتاح الاقتصادي بمختلف أبعاده بأولوية قصوى على جدول أعمال لقاءات ممثل حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه سمو ولي العهد الشيخ صباح خالد الحمد الصباح حفظه الله على هامش أعمال اجتماعات الدورة الـ79 للجمعية العامة للأمم المتحدة التي عقدت في مدينة نيويورك نهاية شهر سبتمبر الماضي.

وحينها نقل ممثل سمو أمير البلاد رعاه الله سمو ولي العهد خلال لقاءاته في نيويورك مع ممثلي شركات عالمية كبرى الرغبة الأميرية السامية في تعزيز وجود الشركات العالمية بدولة الكويت ونقل خبراتها.

كما شهدت سلسلة اللقاءات التي عقدها سمو ولي العهد في نيويورك مناقشة عدة مواضيع اقتصادية واستثمارية وتبادل الرأي حول آخر التطورات العالمية وسبل تعزيز التعاون المشترك بين الجانبين.

بموازاة ذلك تسارعت في الأسابيع القليلة الماضية الخطوات الرامية إلى تفعيل الاتفاقيات السبع التي جرى توقيعها بين حكومتي دولة الكويت وجمهورية الصين الشعبية على هامش زيارة سمو أمير البلاد إلى الصين في سبتمبر العام 2023 حين كان سموه وليا للعهد من أجل توسيع آفاق الشراكة الاقتصادية بين البلدين وتعزيز جاذبية الاستثمار في الكويت.

واستقبلت الكويت زيارات عدة لوفود صينية شهدت لقاءات مع وزراء ومسؤولين كويتيين لبحث تعزيز التعاون بين البلدين وسبل تفعيل الاتفاقيات التي تشمل مذكرة تفاهم في شأن التعاون في مجال المناطق الحرة والمناطق الاقتصادية.

وعبر الجانب الصيني عن الثقة في مستقبل التعاون مع الكويت وجدية المحادثات المثمرة التي تخللت زيارة وفد حكومي رفيع المستوى من شركة (CCC) الصينية إلى الكويت.

ويتابع مجلس الوزراء الكويتي مع الوزراء المعنيين تطورات المشاورات التي تجري بشأن تفعيل الاتفاقيات السبع مع الجانب الصيني علاوة على خطط تحسين المناخ الاستثماري في إطار دعم تحول البلاد إلى موطن للاستثمارات ذات القيمة المضافة والمحفزة للابتكار.

وكلف المجلس عددا من الجهات استكمال الدراسات الرامية لإشراك القطاع الخاص في بعض المشاريع التنموية وتحديد آلية طرحها وتسويقها محليا ودوليا بينها مشروعا تطوير المخطط الهيكلي لخليج الصليبيخات وتطوير الواجهة البحرية بالجهراء (الكورنيش).

وأكدت وزيرة المالية ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار ووزيرة النفط بالوكالة نورة الفصام في أعقاب مباحثاتها مع رئيس بعثة صندوق النقد الدولي فرانشيسكو بارودي مؤخرا أولوية المحافظة على الاستقرار المالي في البلاد من خلال تعزيز الاقتصاد الوطني وتنويع الإيرادات غير النفطية وجذب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع العمالة الوطنية.

وطرحت الكويت خلال شهر أغسطس الماضي قواعد جديدة غايتها تعزيز مناخ الاستثمار للمستثمرين الأجانب في الكويت عبر قرار أصدرته هيئة تشجيع الاستثمار المباشر أجاز للكيانات الاستثمارية التي لا يقل عن تاريخ بدء تشغيلها الفعلي سنة التقدم إلى الهيئة بطلب منح مزايا وإعفاءات وفقا لعدد من الضوابط.

وحدد القرار الأحكام والضوابط الخاصة للمستثمر والكيانات الاستثمارية التي تتقدم بطلب الحصول على المزايا والإعفاءات وفق أحكام القانون بشكل متزامن مع طلب الترخيص الاستثماري أو لاحق على الترخيص الاستثماري والتي لديها عقود جارية أو مشروعات تقدمت بعطاءاتها من قبل تقديم الطلب سواء كانت مع القطاع الحكومي أو القطاع الخاص.

وانضمت شركة (جوزيف غالاغر) البريطانية في شهر سبتمبر الماضي إلى قائمة الشركات الأجنبية المهتمة بالاستثمار في السوق الكويتي عبر تأسيس كيان يحمل رخصة شركة الشخص الواحد في الكويت تحت مسمى (شركة جوزيف غالاغر لإدارة المشاريع).

كما افتتحت شركة (غوغل كلاود) مكاتب جديدة لها في الكويت في شهر يوليو الماضي لتعزيز التحول الرقمي في البلاد وإثراء المردود الاقتصادي للدولة.

وترصد الجهات المعنية في الدولة متغيرات الاقتصاد المحلي واتجاهات الاقتصاد العالمي والإقليمي لا سيما ما يتعلق بمنظومة الاستثمار المباشر علاوة على توظيف مختلف الأدوات المتاحة لتطوير الأداء وتوفير الدراسات والبيانات التي تسهم في تشجيع الاستثمار.

وتعمل الكويت على تكثيف التعاون الإقليمي الخليجي من أجل تعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية إضافة إلى توسيع علاقاتها مع الدول الصديقة بتوقيع مذكرات التفاهم في مجال تشجيع الاستثمار المباشر.

وتشهد البلاد جهودا متضافرة لتحسين البيئة الاستثمارية وتعزيز التنافسية وتحقيق الأهداف الاقتصادية والتنموية الكبرى وسط ما تتمتع به الدولة من مزايا اقتصادية وجغرافية تمكنها من تحقيق تقدم نوعي في هذا المجال.وتتصدر برامج خطة التنمية 2024/2025 إنشاء منطقة اقتصادية دولية خاصة تتمتع بقوانين وأنظمة جاذبة للاستثمار مع هيكل مؤسسي مستقل يضمن استقطاب الاستثمارات العالمية ذات القيمة المضافة العالية وبما يشجع الابتكار مع ضمان الشفافية في إدارة الموارد المالية.

وتحقيقا للمستهدفات التنموية تتسارع الخطى في المرحلة الراهنة إلى تطوير المناطق الاقتصادية الكويتية من خلال استقطاب الاستثمارات النوعية التي تساهم في تعميق هياكل القاعدة الإنتاجية عبر فتح الأبواب أمام مجتمع الأعمال الإقليمي والدولي الباحث عن بناء شراكات طويلة الأمد.

وقد صدر في الكويت خلال أغسطس الماضي مرسوم بالموافقة على مذكرة تفاهم مع حكومة سلطنة عمان في مجال الاستثمار المباشر بهدف إنشاء إطار للتعاون بين الطرفين وتسهيل تبادل المعرفة التقنية والخبرات بين البلدين.

وتقضي المذكرة بالتعاون بين الطرفين في استكشاف وتحديد وتبادل فرص الاستثمار المباشر المحتملة في كلا البلدين والعمل على تحديد الحوافز لدعم المزيد من الاستثمارات في القطاعات الاستثمارية.

كما تم إقرار مرسوم بالموافقة على مذكرة تفاهم مع حكومة جمهورية كوريا لتقوية روابط التعاون الاقتصادي وتعزيز الاستثمارات المتبادلة بحيث يقوم الطرفان بالتعاون في المجالات الاقتصادية وتنظيم الزيارات المتبادلة بهدف تشجيع تنمية الاستثمار.

وقد أنشأت الكويت هيئة تشجيع الاستثمار المباشر بموجب القانون رقم 116 لسنة 2013 في شأن تشجيع الاستثمار المباشر في دولة الكويت باعتبارها هيئة عامة متخصصة تتمتع بالاستقلالين المالي والإداري.

وتعنى الهيئة بالتنسيق مع الجهات المعنية لتسهيل إجراءات ممارسة الأعمال التجارية في الكويت من خلال النافذة الموحدة وتشجيع مزيد من المشاركة في الفرص الاستثمارية ذات القيمة المضافة وإنشاء مناطق اقتصادية.

وبلغة الأرقام ارتفع حجم الاستثمارات المباشرة تراكميا منذ مطلع يناير 2015 حتى نهاية مارس 2024 لنحو 1ر7 مليار دينار كويتي (نحو 5ر55 مليار دولار) بينها 206ر9 مليون دينار كويتي (نحو 675 مليون دولار أمريكي) استثمارات مباشرة واردة خلال السنة المالية 2024/2023.

وقالت هيئة تشجيع الاستثمار المباشر في بيان أصدرته يوم الاثنين الماضي إن هذه الاستثمارات جاءت من قبل 95 كيانا استثماريا تنتمي إلى 34 دولة مختلفة.

وتتصدر القارة الأوروبية الاستثمارات المباشرة في الكويت بنسبة 59ر98 بالمئة ثم قارة آسيا بنسبة 28ر50 بالمئة ثم قارة أمريكا الشمالية بـ9ر52 بالمئة وقارة أفريقيا بـ1ر90 بالمئة.

انفوغرافيك توضيحي لخطوات تعزيز الاستثمار الأجنبي

قرارات حكومية جديدة تستهدف تعزيز مناخ الاستثمار للمستثمرين الأجانب في الكويت

ارتفع حجم الاستثمارات المباشرة تراكميا 1.7 مليار دينار منذ يناير 2015 حتى نهاية مارس 2024

البورصة تسجل ارتفاعاً 14.50 في المئة لصافي الأرباح خلال الربع الثالث

أعلنت بورصة الكويت عن نتائجها المالية للفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2024، حيث ارتفع صافي ارباح الشركة بنسبة 14.50% ليبلغ حوالي 14.43 مليون دينار كويتي (47.08 مليون دولار أمريكي)، وذلك مقارنة بمبلغ 12.60 مليون دينار كويتي (41.11 مليون دولار أمريكي) في نفس الفترة من العام 2023. كما ارتفع صافي الارباح التشغيلية بنسبة 21.27% من 14.79 مليون دينار كويتي (48.25 مليون دولار أمريكي) في فترة التسع أشهر المنتهية 30 سبتمبر من 2023 إلى 17.93 مليون دينار كويتي (58.50 مليون دولار أمريكي) في نفس الفترة من هذا العام.

هذا وقد ارتفع إجمالي إيرادات الشركة التشغيلية بنسبة 16.42% من 22.50 مليون دينار كويتي (73.41 مليون دولار أمريكي) في الفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2023 إلى 26.20 مليون دينار كويتي (85.48 مليون دولار أمريكي) عن ذات الفترة من هذا العام، بينما ارتفعت ربحية السهم من 62.75 فلس في 2023 إلى 71.85 فلس عن ذات الفترة، أي بزيادة قدرها 14.50%. كما ارتفع إجمالي اصول المجموعة بنسبة 4.34% من 114.04 مليون دينار كويتي (372.05 مليون دولار أمريكي) إلى 118.99 مليون دينار كويتي (388.21مليون دولار أمريكي) في الفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2024، فيما ارتفعت حقوق المساهمين (العائدة إلى الشركة الأم) من 61.03 مليون دينار كويتي (199.11 مليون دولار أمريكي) إلى 63.80 مليون دينار كويتي (208.15 مليون دولار أمريكي)، أي بزيادة نسبتها 4.53%.

تعليقا على هذه النتائج، قال رئيس مجلس إدارة شركة بورصة الكويت للأوراق المالية حمد مشاري الحميضي: "تعكس النتائج المالية لبورصة الكويت للفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2024 الأداء المتميز والاستراتيجيات المدروسة التي تتبعها الشركة لتحقيق أهدافها على المدى الطويل، وذلك استنادا بنموذجها التشغيلي القوي وملاءتها المالية المتينة. كما يعزز الارتفاع الملحوظ في صافي الأرباح ثقة المستثمرين في مسارنا نحو النمو المستدام، ويُظهر التزامنا المستمر بتحقيق قيمة مضافة لمساهمينا."

وأضاف الحميضي: "في إطار سعيها لتحقيق أهدافها الاستراتيجية، تسعى بورصة الكويت جاهدة لتحسين أداء السوق ورفع كفاءته، مما يساهم في تعزيز مكانته بين الأسواق المالية الناشئة. ذلك وتؤكد البورصة التزامها الراسخ بتعزيز النمو المستدام لسوق المال الكويتي من خلال تطبيق أفضل ممارسات الحوكمة والاستدامة المؤسسية المتبعة دولياً. ختاماً، أود أن أعبر عن خالص امتناني لزملائي أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وجميع موظفي بورصة الكويت على جهودهم المتفانية التي ساهمت في ترسيخ مكانتنا كبورصة رائدة في المنطقة، وقصة نجاح ملهمة في المشهد المالي الكويتي."

سجلت بورصة الكويت أداءً متميزاً في الفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2024، حيث شهدت نمواً ملحوظاً في أحجام التداول والذي حققت زيادة بنسبة 53.54% من 28.55 مليار سهم إلى 43.83 مليار سهم. كما شهدت قيمة التداول ارتفاعاً بنسبة 35.82% من 7.51 مليار دينار كويتي (24.49 مليار دولار أمريكي) إلى 10.20 مليار دينار كويتي (33.27 مليار دولار أمريكي). ذلك وارتفع معدل التداول اليومي بنسبة 33.59%، من 41.72 مليون دينار كويتي (136.06 مليون دولار أمريكي) في عام 2023 إلى 55.74 مليون دينار كويتي (181.78 مليون دولار أمريكي) في العام 2024.

علق الرئيس التنفيذي لبورصة الكويت محمد سعود العصيمي على أداء سوق المال الكويتي قائلاً: "تُظهر بيانات بورصة الكويت عن الفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2024 قوة أداء سوق المال الكويتي، والذي أتى رغم التحديات الاقتصادية والمخاطر الجيوسياسية التي تواجه الأسواق العالمية. وعلى الرغم من هذه الصعوبات، سجلت البورصة نمواً لافتاً في قيم وأحجام التداول، ما يعكس مرونة السوق الكويتي وقدرته على التكيف مع المتغيرات، حيث ارتفعت قيمة التداول بنسبة 35.82% لتصل إلى 10.20 مليار دينار كويتي، بينما ازدادت أحجام التداول بنسبة 53.54% ليصل إلى 43.83 مليار سهم، وهي مؤشراً قوياً على استقرار سوق المال الكويتي وثقة المستثمرين فيه."

شهدت بورصة الكويت نمواً ملحوظاً في أحجام التداول خلال الربع الثالث من العام 2024، مدفوعاً بارتفاع النشاط في السوق "الرئيسي"، الذي استحوذ على 35% من إجمالي قيمة التداولات، مقارنة بحوالي 25% في الفترة ذاتها من عام 2023. كما ارتفعت نسبة قيمة تداولات المستثمرين الأفراد إلى 38% من إجمالي قيمة التداولات، مقابل 33٪ في العام السابق، فيما مثل المستثمرون المؤسسيين نسبة 62% من قيمة التداولات. ذلك وارتفعت صفقات المستثمر الأجنبي بنسبة 38.04٪ من 605 ألف صفقة في العام 2023 إلى 836 ألف صفقة في الفترة المنتهية 30 سبتمبر 2024.

شكل المستثمرون المحليون حوالي 83٪ من قيمة تداولات سوق المال الكويتي، بينما بلغت حصة المستثمرين الدوليين، بما فيهم مواطنو دول مجلس التعاون الخليجي، نحو 17٪ من إجمالي قيمة التداولات. ذلك وسجلت حسابات التداول النشطة ارتفاعاً من 18.8 ألف حساب في نهاية سبتمبر 2023 إلى نحو 22.4 ألف حساب في نهاية سبتمبر 2024، محققة بذلك زيادة بنسبة 19.3٪. كما أرتفعت قيمة تداولات صناع السوق من 1.05 مليار دينار في العام 2023 إلى 2.04 مليار دينار كويتي في 2024، أي زيادة بنسبة حوالي 93.61٪.

وأضاف العصيمي: "شهدت بورصة الكويت ارتفاعاً ملحوظاً في نشاط التداول، لا سيما في السوق 'الرئيسي'، مما يدل على جاذبية هذا السوق وقدرته على استقطاب المستثمرين الأفراد. ذلك وارتفعت قيمة تداولات صانع السوق بنسبة 93.61%، ما يدل على كفاءته وفاعليته. هذا ولا يزال سوق المال الكويتي وجهة استثمارية جاذبة للمؤسسات الاستثمارية التي تشكل أغلبية السوق، مما يعزز من قوته واستقراره. كما تواصل البورصة استقطاب المستثمرين الدوليين، معززةً بذلك مكانة دولة الكويت كمركز استثماري إقليمي. ذلك وتؤكد هذه النتائج نجاح استراتيجية البورصة لتنويع قاعدة المستثمرين وتحفيز السيولة، وسنستمر في العمل على تحقيق المزيد من النمو المستدام في المستقبل. ختاماً، أود أن أتقدم بالشكر إلى جميع شركائنا ومستثمرينا على ثقتهم بالشركة ودورها في دعم الاقتصاد الوطني."

عملت بورصة الكويت منذ تأسيسها على إنشاء بورصة موثوقة مبنية على المصداقية والشفافية، وخلق سوق مالي مرن يتمتع بالسيولة، ومنصة تداول متقدمة، بالإضافة إلى تطوير مجموعة شاملة من الإصلاحات والتحسينات التي جعلتها ترتقي إلى أعلى المستويات الإقليمية والدولية. كما لعبت الشركة دورا محوريا في تطوير وتهيئة سوق المال لجذب المستثمرين المحليين والأجانب من خلال مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات الجديدة والبنية التحتية المتقدمة، إضافة إلى مبادرات إصلاح السوق، في إطار الخطط الهادفة لتطوير سوق المال الكويتي على عدة مراحل.

وقد تمت خصخصة الشركة بنجاح في عام 2019 لتصبح أول جهة حكومية في الدولة تنجح في اجتياز هذه العملية، مما أدى الى تحقيق مستويات كفاءة أعلى. ذلك وأدرجت الشركة ذاتيا بالسوق في سبتمبر 2020، وقامت بخطوات كبيرة من أجل الحفاظ على تميز أنشطتها، ومواجهة ضبابية وتحديات السوق.

جلسة متباينة للمؤشرات

أغلقت البورصة تعاملاتها أمس الأربعاء على ارتفاع مؤشرها العام 2ر59 نقطة بنسبة بلغت 0ر04 في المئة ليبلغ مستوى 7113ر40 نقطة.

وتم تداول 509ر7 مليون سهم عبر 19828 صفقة نقدية بقيمة 93ر7 مليون دينار (نحو 285ر7 مليون دولار).

وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 11ر36 نقطة بنسبة بلغت 0ر17 في المئة ليبلغ مستوى 6507ر74 نقطة من خلال تداول 346ر2 مليون سهم عبر 11719 صفقة نقدية بقيمة 46ر7 مليون دينار (نحو 142ر4 مليون دولار).وارتفع مؤشر السوق الأول 6ر42 نقطة بنسبة بلغت 0ر08 في المئة ليبلغ مستوى 7617ر39 نقطة من خلال تداول 163ر4 مليون سهم عبر 8109 صفقات بقيمة 46ر9 مليون دينار (نحو 143 مليون دولار).

في موازاة ذلك انخفض مؤشر (رئيسي 50) 22ر34 نقطة بنسبة بلغت 0ر53 في المئة ليبلغ مستوى 6411ر99 نقطة من خلال تداول 272ر5 مليون سهم عبر 8014 صفقة نقدية بقيمة 37ر5 مليون دينار (نحو 114ر3 مليون دولار). وكانت شركات (التخصيص) و(السور) و(مدار) و(سنرجي) الأكثر ارتفاعا في حين كانت شركات (متحدة) و(نابيسكو) و(الخليجي) و(وربة كبيتل) الأكثر انخفاضا.